

## محددات مخصصات الخسائر الائتمانية: مراجعة منهجية للمحددات غير الاختيارية

أ.د.كنجو كنجو\* د.حسن الاحمد\*\* ولاء يحيى كريج\*\*\*

(الإيداع: 20 آب 2025، القبول: 28 أيلول 2025)

### الملخص:

يهدف هذا البحث إلى مراجعة الأدبيات المحاسبية المصرفية التي تتناول المحددات غير الاختيارية لمخصصات الخسائر الائتمانية، بهدف حصر هذه المحددات، وأساليب قياسها. شملت المراجعة خمس وعشرون دراسة منشورة خلال الفترة (1994-2024) في مجلات محكمة، أو أبحاث أكاديمية. أظهرت نتائج المراجعة وجود تباين ملحوظ في المحددات وأساليب قياسها عبر الدراسات. تم تصنيف المحددات غير الاختيارية ضمن خمس فئات رئيسية هي: جودة الائتمان، حجم الائتمان، المخصصات السابقة، خصائص المصرف، متغيرات الاقتصاد الكلي. كما بينت النتائج أن المحدد الأكثر شيوعاً هو الأصول غير المنتجة، كما تبين قلة الاعتماد على متغيرات الاقتصاد الكلي. اقترح البحث إجراء المزيد من الدراسات النقدية بهدف تطوير إطار موحد لنمذجة المخصصات.

**الكلمات المفتاحية:** مخصصات الخسائر الائتمانية، المحددات غير الاختيارية، إدارة الأرباح، تمهيد الدخل، جودة الائتمان.

\* أستاذ في جامعة حماة- كلية الاقتصاد- قسم إدارة الأعمال.

\*\* أستاذ مساعد في جامعة الفرات- كلية الاقتصاد- قسم المحاسبة.

\*\*\* طالبة دراسات عليا (دكتوراه)- جامعة حماة -كلية الاقتصاد- قسم التمويل والمصارف.

## Determinants of Loan Loss Provisions: A Systematic Review of Non-Discretionary Determinants

\*Dr.Kanjo Kanjo    \*\*Dr.Hasan Ahmad    \*\*\*Walaa Yahya Krej  
(Received: 20 August 2025, Accepted: 28 September 2025)

### Abstract

This study aims to review the banking accounting literature on the non-discretionary determinants of Loan loss provisions, with the aim of identifying these determinants and their measurement methods. The review included twenty-five studies published between 1994 and 2024 in peer-reviewed journals or academic research. The results of the review revealed significant variation in variables and their measurement methods across studies. The non-discretionary determinants were classified into five main categories: credit quality, credit volume, prior provisions, bank characteristics, and macroeconomic variables. The results also indicated that the most common determinant is non-performing assets, and there was little reliance on macroeconomic variables. The study suggested conducting further critical studies to develop a unified framework for modeling provisions.

**Keywords:** Loan Loss provisions, non-discretionary determinants, earnings management, income smoothing, credit quality.

---

\* Professor at Hama University – Faculty of Economics – Department of Business Administration.

\*\* Assistant Professor at Al-Furat University – Faculty of Economics – Department of Accounting.

\*\*\* PhD Postgraduate Student– Hama University–Faculty of Economics\_ Department of Finance and Banking

## 1. المقدمة:

يتمثل الهدف الرئيس للمحاسبة في توفير معلومات مالية ملائمة وموثوقة لكافة مستخدميها من مستثمرين، ومقرضين، وجهات رقابية وتنظيمية، وغيرهم...، لمساعدتهم في اتخاذ قرارات رشيدة تتعلق بتخصيص الموارد (شراء، أو بيع، أو الاحتفاظ بالأدوات المالية) (IASB, 2010).

يعدّ أساس الاستحقاق (Accrual Basis) هو الأساس المعتمد عند إعداد التقارير المالية، فهو يعطي صورة أكثر دقة عن الأداء الاقتصادي للكيان خلال فترة ما بالمقارنة بالتقارير المعدّة على الأساس النقدي. (Dechow & Skinner, 2000). تنشأ المستحقات المحاسبية من الاختلاف بين توقيت التدفقات النقدية الفعلية وعملية الاعتراف المحاسبي بها (Ising, 2013). ويتطلب أساس الاستحقاق قدرًا كبيراً من التقدير، مما يعطي المديرين مرونة تمكنهم من التأثير في الأرباح المعلنة، من خلال تعديل بعض البنود المحاسبية مثل: الاهلاك، المخزون، أو المخصصات، من دون التأثير في العمليات الفعلية أو التدفقات النقدية (Healy & Wahlen, 1999; Scott, 2015). وبناءً عليه يعد فهم حدود السلطة التقديرية للمديرين أمراً بالغ الأهمية.

تناولت الأدبيات المحاسبية في المنشآت غير المالية هذا الموضوع من خلال دراسات إدارة المستحقات ضمن أدبيات إدارة الأرباح، والتي تحلل المستحقات إلى مكونين؛ المستحقات غير الاختيارية (Non-Discretionary) التي تعكس طبيعة الأعمال أو الظروف الاقتصادية، والمستحقات الاختيارية (Discretionary) التي تعكس تقديرات الإدارة (Jones, 1991; Dechow & Skinner, 2000). تهتم دراسات إدارة المستحقات في القطاع المصرفي بعنصر واحد وهو مخصص الخسائر الائتمانية أو مخصص خسائر القروض (Loan Loss Provisions-LLP)، حيث يشكل المكون الرئيس للمستحقات في المصارف، ويتم تقديره بناءً على مجموعة من المحددات سواء موضوعية (غير اختيارية)، أو ذاتية (اختيارية). (Beatty & Liao, 2014 ; Bushman & Williams, 2012).

تناولت الدراسات المصرفية مخصص الخسائر الائتمانية بشكل واسع وفي سياقات مختلفة من الأبحاث، مثل أبحاث تمهيد الدخل، إدارة رأس المال، الإشارة، الدورية، تقوم هذه الأبحاث على نمذجة المخصص بهدف تحليله إلى مكوناته، وبالتالي تعتمد موثوقية نتائج هذه الأبحاث على مدى الاختيار الدقيق للمتغيرات الداخلة بالنموذج، ومع ذلك لا يوجد اتفاق بين الدراسات حول ماهية المحددات غير الاختيارية وكيفية قياسها، مما أدى إلى تباين في استخدام المتغيرات التي تمثل تلك المحددات عبر الدراسات، فقد اعتمدت كل دراسة على متغيرات خاصة بها، على عكس الدراسات في المنشآت غير المالية التي تم اختبار نماذجها على نطاق واسع وتوصلت إلى شبه توافق حول النموذج الأفضل. (Beatty & Liao, 2014).

## 2. مشكلة البحث:

تناولت الأدبيات المحاسبية في القطاع المصرفي موضوع مخصصات الخسائر الائتمانية بشكل واسع، إلا أنه انصب معظم اهتمامها على المكون الاختياري المرتبط بتمهيد الدخل، أو إدارة رأس المال، أو الإشارة، وظلّت المحددات غير الاختيارية أقل تناولاً في الأدبيات. ويواجه هذا المجال من البحث تحدياً منهجياً جوهرياً، يتمثل في غياب الإجماع حول المحددات غير الاختيارية المستخدمة في نماذج المخصصات، مما يؤدي إلى تباين في اختيار المحددات وطرق قياسها عبر الدراسات، هذا التباين يثير تساؤلات عديدة حول موثوقية النماذج المستخدمة في الدراسات وصحة نتائجها. مما قد يضعف الثقة بنتائج الأبحاث ويحد من إمكانية المقارنة فيما بينها.

تتمثل مشكلة البحث بالسؤال الرئيس الآتي:

ما هي المحددات غير الاختيارية لمخصصات الخسائر الائتمانية كما وردت في الدراسات السابقة؟  
ويتفرع عنه الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما هي المحددات غير الاختيارية التي تناولتها الدراسات السابقة في تفسير مخصصات الخسائر الائتمانية لدى المصارف؟
- كيف يمكن تصنيف هذه المحددات؟
- ما مدى التوافق في استخدام هذه المحددات وأساليب قياسها عبر الدراسات؟
- ما الفجوات التي تكشف عنها هذه المراجعة، والتي تساعد في توجيه الأبحاث المستقبلية؟

### 3. أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث بمساهمته في سد فجوة معرفية أساسية في الأدبيات المحاسبية، وهي غياب الإجماع حول تحديد وقياس المحددات غير الاختيارية لمخصصات الخسائر الائتمانية، وذلك من خلال حصر وتصنيف المحددات غير الاختيارية لمخصصات الخسائر الائتمانية كما وردت في الدراسات السابقة، كما تبرز أهمية هذا البحث من كونه ينطلق مما أكدته (Ozili, 2017) أن هذا المجال من البحث تهيم عليه الأبحاث ذات الطابع الكمي، في حين يواجه ندرة في وجود أبحاث نوعية أو نقدية. من ناحية أخرى تطبيقية، يساهم البحث في تمكين واضعي السياسات والجهات الرقابية والمصارف من الاعتماد على محددات واضحة في تقدير المخصصات بشكل أكثر دقة.

### 4. أهداف البحث:

- حصر المحددات غير الاختيارية الواردة في الدراسات السابقة في تفسير مخصصات الخسائر الائتمانية.
- تصنيف هذه المحددات في فئات محددة.
- توضيح أساليب القياس المختلفة لهذه المحددات.
- كشف أوجه القصور المنهجية في النماذج الحالية، وتقديم مقترحات للأبحاث المستقبلية.

### 5. منهجية البحث:

يقوم البحث على مراجعة منهجية للدراسات المحاسبية المصرفية المتعلقة بمحددات مخصصات الخسائر الائتمانية، بالتركيز على المحددات غير الاختيارية. وقد شملت هذه المراجعة خمس وعشرون دراسة خلال الفترة (1994-2024)، تم جمعها من مجلات علمية محكمة في مجال المحاسبة والتمويل مثل: (The Accounting Review, Journal Of Accounting And Economics, Accounting & Finance)، كما شملت بعض الأوراق الأكاديمية (رسائل جامعية/ أوراق عمل). تم استخدام كلمات مفتاحية في عملية البحث للوصول إلى الدراسات ذات الصلة مثل:

Loan Loss Provisions, Non-Discretionary, Earnings Management, Income Smoothing, ..

وشملت خطوات المراجعة: فرز وتصنيف الدراسات، تحليل وصفي للمحددات وتصنيفها إلى فئات رئيسية، مقارنة بين طرق القياس، استخلاص النتائج وتحديد الفجوات البحثية واقتراح التوصيات.

### 6. الإطار النظري ومراجعة الأدبيات:

#### 1.6. الإطار النظري للبحث:

تعد نظرية المحاسبة الإيجابية (الوضعية) Positive Accounting Theory إطاراً نظرياً يفسر سلوك مديري المصارف في تكوين المخصصات، حيث تفترض النظرية أن المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية تعكس قرارات المديرين خلال الفترة المالية (Watts and Zimmerman, 1986). تستند نظرية المحاسبة الإيجابية بالأساس إلى نظرية الوكالة Agency Theory التي طورها (Jensen & Meckling, 1976)، والتي تفترض أن المديرين يتصرفون وفقاً لمصالحهم الشخصية حتى لو على حساب المساهمين والدائنين. ومع ذلك تتجاوز نظرية المحاسبة الإيجابية حدود نظرية الوكالة بطرح

أسئلة أكثر عمقاً تتعلق بدوافع المديرين لاختيار أساليب معينة، وتقدم ثلاث فرضيات رئيسة تفسر ذلك السلوك: فرضية المكافآت، فرضية الدين، فرضية التكلفة السياسية.

## 2.6. مراجعة الأدبيات:

### – الدراسات الأولى للمستحقات:

تناولت الدراسات المبكرة في مجال إدارة الأرباح المستحقات باعتبارها الأداة الرئيسية للكشف عن قيام المديرين بالتلاعب بالأرباح المعلنة (إدارة الأرباح). حيث أن المديرين قد يتلاعبون بالمستحقات لتحقيق أهداف تتعلق بتعظيم مكافآتهم (Healy, 1985). ومع ذلك فقد وجهت انتقادات لتلك الدراسات، بسبب اعتبار إجمالي المستحقات مؤشراً مباشراً على التلاعب، بينما تتأثر المستحقات بعوامل تشغيلية طبيعية وليس فقط قرارات الإدارة، واستجابة لتلك الانتقادات قدمت (Jones, 1991) مقارنة تقوم على أن المستحقات هي عبارة عن مكونين؛ مكون غير اختياري مرتبط بعوامل التشغيل، ومكون اختياري وهو المرتبط بتقدير الإدارة، حيث يتم فصل المكونين باستخدام نموذج انحدار. وهو ما شكل نقطة تحول في قياس السلوك التقديري، ومنذ ذلك الحين أصبح نموذج جونز وتعديلاته مرجعاً أساسياً في دراسات إدارة الأرباح.

### – مخصص الخسائر الائتمانية:

انطلاقاً من هذا التطور المنهجي، اتبع الباحثون في القطاع المصرفي نفس الخطوات في النمذجة، ولكنهم ركزوا على نمذجة بند واحد من المستحقات وهو مخصص الخسائر الائتمانية –أو مخصص خسائر القروض– باعتباره أهم بند مستحق ذو طبيعة تقديرية، كما له تأثير على أرباح المصرف ورأس ماله التنظيمي. يفترض أن يعكس هذا البند التقدير الموضوعي للخسائر الائتمانية المستقبلية، لكن هامش الحرية الممنوح للإدارة في تحديده جعله محوراً رئيساً في أبحاث السلوك التقديري. (Curcio & Hasan, 2015 ; Beatty & Liao, 2014). يتكون المخصص من جزء غير اختياري يعكس الخسائر الائتمانية المتوقعة، وجزء اختياري قد يستخدم لتحقيق دوافع إدارية (Kanagaretnam et al., 2004).

### – السياقات المختلفة لدراسات مخصص الخسائر الائتمانية:

تناولت الأدبيات المحاسبية مخصص الخسائر الائتمانية في سياقات مختلفة، من أبرزها: تمهيد الدخل: حيث يقوم المديرين باستخدام المخصصات بهدف تقليل تقلبات الأرباح عبر الفترات، من خلال زيادتها في فترات الأداء العالي، وتخفيضها في فترات تراجع الأداء، وهو ما وثقته دراسات في بلدان متعددة مثل الولايات المتحدة، إسبانيا، أوروبا، أفريقيا، وغيرها ((Kanagaretnam et al., 2003 ; Perez et al., 2008 ; Ozili, 2017)). الإشارة للأداء المستقبلي: أشارت بعض الدراسات أن المخصصات قد تستخدم كقناة لإيصال معلومات إلى السوق حول التدفقات النقدية المستقبلية أو عوائد الأسهم. (Wahlen, 1994; Ahmed et al., 1999 ; Bushman & Williams, 2012).

إدارة رأس المال التنظيمي: بينت بعض الدراسات أن المخصصات قد تستخدم للتأثير في رأس المال التنظيمي كونها جزءاً من مكوناته. (Curcio & Hasan, 2015)

الدورية الاقتصادية: أظهرت بعض الدراسات أن المخصصات تميل للارتفاع في فترات الركود والانخفاض في فترات الانتعاش، مما يعطي طابعاً دورياً لأداء البنوك ويؤثر في استقرارها. (Bikker & Metzmakers, 2005; Bouvatier, 2017; Araujo & Paulo, 2008; Lepetit, 2017)

مهما كان سياق الدراسة المتعلقة بمخصص الخسائر الائتمانية، فإن تحقيق أهدافها يتطلب تحليل المخصص إلى مكوناته الاختيارية وغير الاختيارية باستخدام نموذج كمي، يعتمد على متغيرات تمثل المحددات الاختيارية ومتغيرات تمثل المحددات غير الاختيارية.

- التباين في تحديد المحددات غير الاختيارية:

أظهرت الدراسات تبايناً كبيراً في اختيار المتغيرات التي تمثل المحددات غير الاختيارية وطرق قياسها، مما أدى إلى صعوبة في المقارنة بين الدراسات وتفسير النتائج، وقد حاولت دراسات قليلة مثل ( Beatty & Liao, 2014; Medeiros et al 2012 ) تقييم النماذج المستخدمة لفصل المكونات الاختيارية عن غير الاختيارية، مشيرة إلى أن لاختيار المتغيرات أثر كبير في دقة النتائج. فقد بينت دراسة (Beatty & Liao, 2014) أن المتغيرات غير الاختيارية يمكن اختزالها إلى ثلاثة عوامل رئيسية، ومع ذلك تبقى الحاجة لإيجاد إطار موحد لتحديد هذه المتغيرات بدقة. يعرض الجدول (1) المحددات غير الاختيارية التي وردت في 25 دراسة تمت مراجعتها وتحليل نماذجها، كما يعرض الملحق (A) والملحق (B) تفاصيل هذه الدراسات (العنوان، لمحة، النموذج).

الجدول (1): المحددات غير الاختيارية وطرق قياسها حسب الدراسات

LLP	GDP	SIZE		CO	ALLW	LOAN <sub>cat</sub>	LOAN		NPA					المتغير	الدراسة		
		(i,t)	(i,t+1)				(i,t)	(i,t+1)	(i,t)	(i,t+1)	(i,t+2)	(i,t+1)	(i,t)			(i,t+1)	
	$\Delta$																
																	Wahlen (1994)
																	Beaver & Engel (1996)
																	Kim & Kross (1998)
																	Ahmed (1999)
																	Hasan & Wall (2003)
																	Kanagaretnam (2001/2004)
																	Liu and Ryan (2006)
																	Anandarajana 2007
																	Bouvatiara (2008)
																	Oosterbosch (2009)
																	Wang & XiaoJun (2009)
																	Kanagaretnam et al. (2010)
																	Bushman & Williams (2012)
																	Garsva et al (2012)
																	Beatty (2013)
																	Glen Hansen (2015)
																	Morris (2016)
																	Abu-Serdaneh (2018)
																	Ceccobelli & Giosi (2019)
																	Ozili (2019)
																	Danisman et al (2021)
																	Albrahimi (2020)
																	Ozili (2023)
																	BISWAS, Sarit, et al (2024)

\*متغيرات أخرى:

Ahmed (1999) :  $\Delta BFI$  /  $\Delta SDA$

Anandarajana (2007): CFEER

Beatty (2013) Glen Hansen (2015) : CSRET /  $\Delta UNEMP$

Abu-Serdaneh (2018): LEVERAGE

يبين الجدول (1) التباين في استخدام المحددات غير الاختيارية عبر الدراسات، مما يؤكد مشكلة البحث المطروحة حول غياب الإجماع المنهجي في الأدبيات المصرفية. وبناءً على مراجعة النماذج المختلفة يمكن تصنيف المحددات غير الاختيارية إلى خمس فئات:

أولاً: المحددات المتعلقة بجودة الائتمان:

أ. الأصول غير المنتجة (Non-Performing Assets-NPA):

- التعريف: الأصول المالية من قروض وتسهيلات أخرى التي لم تسدد فوائدها أو أصل مبلغها لفترة محددة.
- الاستخدام: استخدمت 96% من الدراسات (24 من أصل 25) قياساً واحداً على الأقل من قياسات الأصول غير المنتجة. استخدمت (60%) من الدراسات (15 من أصل 25) أكثر من قياس ضمن النموذج الواحد.
- أشكال القياس: المستوى الحالي، التغير، القيم المتأخرة، القيم المستقبلية.
- اتجاه العلاقة المتوقع: إيجابي (كلما زادت الأصول غير المنتجة زادت المخصصات).

ب. الشطب الفعلي: (Charge-offs- CO):

- التعريف: الأصول المالية التي تم شطبها فعلياً من دفاتر المصرف (المعدومة).
- الاستخدام: استخدمت في 40% من الدراسات (10 من أصل 25).
- اتجاه العلاقة المتوقع: إيجابي.

ج. محددات أخرى: النقلب الضمني لقيم الأصول (SDA): استخدمت في دراسة واحدة.

ثانياً: المحددات المتعلقة بحجم الائتمان:

أ. إجمالي الأصول المالية – القروض (Total Loans- LOAN):

- التعريف: الأصول المالية من قروض وتسهيلات أخرى مقدمة من المصرف.
- الاستخدام: استخدمت (72%) من الدراسات (18 من أصل 25) قياساً واحداً على الأقل من قياسات الأصول المالية. استخدمت (16%) من الدراسات (4 من أصل 25) أكثر من قياس ضمن النموذج الواحد.
- أشكال القياس: المستوى الحالي، التغير، القيم المتأخرة.
- اتجاه العلاقة المتوقع: إيجابي.

ب. فئات القروض: (Loan Categories- LOANCAT):

- التعريف: تقسيم القروض حسب النوع (عقاري، تجاري، استهلاكي، صناعي...).
- الاستخدام: استخدمت في (12%) من الدراسات (3 من أصل 25).
- الهدف: تحديد المخاطر المختلفة لكل نوع من القروض.

ثالثاً: المحددات المتعلقة بالمخصصات السابقة:

أ. المخصصات المتراكمة – احتياطي الخسائر الائتمانية (Allowance for Loan Losses-ALLW):

- التعريف: رصيد المخصصات المتراكم من الفترات السابقة.
- الاستخدام: استخدمت في (36%) من الدراسات (9 من أصل 25).
- القياس: قيم متأخرة.
- اتجاه العلاقة: سالب (كلما زاد رصيد المخصصات السابقة قلت الحاجة لمخصصات جديدة)

ب. المخصصات المتأخرة (Lagged LLP):

- التعريف: مخصصات الفترة السابقة.

- الاستخدام: استُخدمت في (15% ) من الدراسات (4 من أصل 25) .
  - الهدف: التحكم في الاستمرارية والتأثيرات الزمنية.
  - اتجاه العلاقة: غير محدد.
- رابعاً: المحددات المتعلقة بخصائص المصرف:
- أ. حجم المصرف (Bank Size – SIZE):
- التعريف: مقياس لحجم المصرف، غالباً يعبر عنه بإجمالي الأصول .
  - طريقة القياس: قيم متأخرة – مستوى حالي
  - الاستخدام: استُخدم في (36% ) من الدراسات (9 من أصل 25) .
  - اتجاه العلاقة: غير محدد
- ب. محددات أخرى: نسبة دخل العمولات والرسوم (CFEER) ، نسبة الرفع المالي (LEVERAGE).
- خامساً: محددات تتعلق بالمتغيرات الاقتصادية الكلية:
- أ. النمو الاقتصادي ( $\Delta GDP$  – GDP Growth):
- التعريف: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.
  - الاستخدام: استُخدمت في (44% ) من الدراسات (11 من أصل 25) .
  - اتجاه العلاقة المتوقع: سالب (النمو الاقتصادي يقلل مخاطر الائتمان)
- ب. البطالة (Unemployment – UNEMP):
- التعريف: معدل البطالة في الاقتصاد.
  - الاستخدام: استخدمتها دراستان بنسبة (8%) من الدراسات
  - اتجاه العلاقة المتوقع: إيجابي (ارتفاع البطالة يزيد من مخاطر الائتمان).
- ج. العائد على مؤشر كيس – شيلر للعقارات: (CSRET):
- التعريف: وهو معدل التغير في أسعار العقارات خلال فترة معينة، ويعكس اتجاهات أسعار المساكن في السوق العقاري التي تشكل جزءاً مهماً من أصول المصارف (خاصة القروض العقارية)
  - الاستخدام: استخدمتها دراستان بنسبة (8%) من الدراسات.
  - اتجاه العلاقة المتوقع: سالب (ارتفاع أسعار المساكن يؤدي إلى ارتفاع قيمة الضمانات العقارية، وبالتالي انخفاض المخاطر الائتمانية)
- د . محددات أخرى: مؤشر فشل الأعمال BFI: تم استخدامه في دراسة واحدة.
7. النتائج:
- 1- تنوع وتباين المحددات غير الاختيارية لمخصصات الخسائر الائتمانية: حيث بينت المراجعة أن الدراسات استخدمت مجموعة واسعة من المحددات، لكن تباينت فيما بينها باختيارها وطرق قياسها، ما يعكس غياب الإطار المنهجي الموحد.
- 2- تتدرج المحددات غير الاختيارية الأكثر شيوعاً في الأدبيات تحت فئات خمس، وهي:
- محددات جودة الائتمان: تتضمن الأصول غير المنتجة وهو المحدد الأكثر استخداماً على الإطلاق (96% من الدراسات)، والشطب الفعلي الذي ورد في 40% من الدراسات.
  - محددات حجم الائتمان: تتضمن إجمالي القروض (72% من الدراسات)، فئات القروض (12% من الدراسات).
  - المخصصات السابقة: الاحتياطي المتراكم (36% من الدراسات)، والمخصصات المتأخرة (15% من الدراسات).
  - خصائص المصرف: حجم المصرف (36% من الدراسات).

- المحددات الاقتصادية الكلية: النمو الاقتصادي: (44% من الدراسات).
- 3- هيمنة محددات جودة الائتمان: جاءت هذه المحددات في أول المحددات الأكثر استخداماً مما يعكس أهميتها في تفسير المكون غير الاختياري للمخصصات.
- 4- أهمية نسبية لمحددات حجم الائتمان: ظهر إجمالي القروض كثاني أكبر المتغيرات استخداماً بعد الأصول غير المنتجة، مما يدل على العلاقة بين حجم الائتمان الكلي ومستوى المخصصات المطلوبة.
- 5- ضعف الاهتمام بالعوامل الكلية: استخدام المتغيرات الاقتصادية الكلية (النمو، البطالة، أسعار العقارات) كان محدوداً نسبياً بالمقارنة بجودة وحجم الائتمان، رغم منطقية دمج هذه المتغيرات.
- 6- على الرغم من اعتماد المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (IFRS9) عام 2018، والانتقال إلى نموذج الخسائر المتوقعة، لم تشهد المحددات غير الاختيارية تغيراً جوهرياً، إذ ظلت الدراسات تركز على المتغيرات التقليدية ذاتها، دون إدماج لعوامل جديدة تعكس متطلبات المعيار.

#### 8. المقترحات:

- 1- إجراء دراسات نقدية تهدف لتقييم النماذج المستخدمة في الدراسات السابقة والمقارنة فيما بينها.
- 2- إجراء دراسات في بيئات متنوعة، خاصة الاقتصادات الناشئة لاختبار قابلية تعميم النماذج.
- 3- توجيه الأبحاث المستقبلية نحو تطوير محددات أكثر ملاءمة لنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، من خلال التركيز على إدماج مؤشرات استشرافية (Forward-Looking).
- 4- تعزيز الشفافية في الدراسات من خلال وضع مبررات لاختيار المتغيرات وأساليب قياسها.

#### المراجع:

1. Ahmed, A. S., Takeda, C., & Thomas, S. (1999). Bank loan loss provisions: a reexamination of capital management, earnings management and signaling effects. *Journal of accounting and economics*, 28(1), 1-25.
2. Albrahimi, A. (2019). Loan loss provisioning and market discipline: Evidence from the IFRS 9 adoption. *Available at SSRN 3488058*.
3. Anandarajan, A., Hasan, I., & McCarthy, C. (2007). Use of loan loss provisions for capital, earnings management and signalling by Australian banks. *Accounting & Finance*, 47(3), 357-379.
4. Araújo, A. M. H. B. D., Lustosa, P. R. B., & Paulo, E. (2017). The cyclicity of loan loss provisions under three different accounting models: the United Kingdom, Spain, and Brazil. *Revista Contabilidade & Finanças*, 29(76), 97-113.
5. Beatty, A., & Liao, S. (2014). Financial accounting in the banking industry: A review of the empirical literature. *Journal of accounting and Economics*, 58(2-3), 339-383.
6. Beaver, W. H., & Engel, E. E. (1996). Discretionary behavior with respect to allowances for loan losses and the behavior of security prices. *Journal of accounting and economics*, 22(1-3), 177-206.
7. Bikker, J. A., & Metzmakers, P. A. (2005). Bank provisioning behaviour and procyclicality. *Journal of international financial markets, institutions and money*, 15(2), 141-157.

8. Biswas, S., Bhattacharya, S. N., Jin, J. Y., Bhattacharya, M., & Sadarangani, P. H. (2024). Loan loss provisions and income smoothing in banks: the role of trade openness and IFRS in BRICS. *China Accounting and Finance Review*, 26(1), 76-101.
9. Bouvatier, V., & Lepetit, L. (2008). Banks' procyclical behavior: Does provisioning matter?. *Journal of international financial markets, institutions and money*, 18(5), 513-526.
10. Bushman, R. M., & Williams, C. D. (2012). Accounting discretion, loan loss provisioning, and discipline of banks' risk-taking. *Journal of accounting and economics*, 54(1), 1-18.
11. Ceccobelli, G., & Giosi, A. (2019). Earnings management practices in the banking industry: The role of bank regulation and supervision. *Corporate Governance: Search for the Advanced Practices*, 6(1), 193-214.
12. Curcio, D., & Hasan, I. (2015). Earnings and capital management and signaling: the use of loan-loss provisions by European banks. *The European Journal of Finance*, 21(1), 26-50.
13. Danisman, G. O., Demir, E., & Ozili, P. (2021). Loan loss provisioning of US banks: Economic policy uncertainty and discretionary behavior. *International Review of Economics & Finance*, 71, 923-935.
14. Dechow, P. M., & Skinner, D. J. (2000). Earnings management: Reconciling the views of accounting academics, practitioners, and regulators. *Accounting horizons*, 14(2), 235-250.
15. Garsva, G., Skuodas, S., & Rudzioniene, K. (2012). Earnings management in European banks: The financial crisis and increased incentives for manipulation through loan loss provisions. *Transformations in Business and Economics*, 11(2), 504-526.
16. Hansen, G. (2015). Predicting loan loss provisions by including loan type characteristics. *International Journal of Business and Finance Research*, 9(2), 53-67.
17. Healy, P. (1985). The impact of bonus schemes on the selection of accounting principles. *Journal of Accounting and Economics*, 7(1-3), 85-107
18. Healy, P. M., & Wahlen, J. M. (1999). A review of the earnings management literature and its implications for standard setting. *Accounting horizons*, 13(4), 365-383.
19. International Accounting Standards Board (IASB). (2010). Conceptual Framework for Financial Reporting. IASB
20. Ising, P. (2013). Earnings Accruals and Real Activities Management Around Initial Public Offerings: Evidence from Specific Industries. Springer Science & Business Media
21. Jensen, M. C., & Meckling, W. H. (1976). Theory of the firm: Managerial behavior, agency costs and ownership structure. *Journal of financial economics*, 3(4), 305-360
22. Jones, J. J. (1991). Earnings management during import relief investigations. *Journal of accounting research*, 29(2), 193-228.